الفصل الثانى

كيف فكرنا فى ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١؟
وكيف قدرنا الموقف؟

obeikan.com

obeikan.com

خطة ومحاور عمل
الجمعية الوطنية من أجل التغيير
خلال الخمسة عشرة شهراً القادمة*

ديباجة:

أتفق المجتمعون فى الأمانة العامة للجمعية الوطنية من أجل التغيير بتاريخ / ٥/ ٢٠١٠ على التصور المبدئى الذى قدمته " مجموعة العمل " التى تشكلت على أثر اجتماع الأمانة العامة للجمعية بتاريخ / ٤/ ٢٠١٠ بشأن " آليات العمل والإطار التنسيقى " للجمعية؛ وتضمن فى أحد تشكيلاته ما أطلق عليه " لجنة التخطيط والفكر الإستراتيجى ".

ولم تتضمن هذه " الرؤية والإطار التنسيقى " معنى ومفهوم وصلاحيات ونطاق عمل لجنة التخطيط والفكر الإستراتيجى التى انيطت قيادتها إلى الأستاذ الدكتور محمد غنيم وعضوية كل من الزملاء:

١- عبد الخالق فاروق	٢- د. أحمد دراج
٣- وائل نواره	٤- د. أسامة الغزالى حرب
٥- الأستاذ الدكتور يحيى الجمل	٦- الدكتور صلاح عبد المتعال
٧- المهندس أحمد بهاء شعبان.	

* إعداد / عبد الخالق فاروق - مايو ٢٠١٠

وهكذا ترك الحاضرون فى إجتماع الأمانة العامة للجمعية وواضعى الورقة الأولية للتصور السابق لأعضاء " لجنة التخطيط والفكر الإستراتيجى " حرية:

- وضع أجندة عملها.
- تحديد نطاق صلاحياتها
- الاستفادة ممن تراه مناسباً لعملها.

وقد تلاحظ خلال الأسبوعين اللاحقين تعذر اجتماع اللجنة بكامل عددها؛ وتعثر اللقاء بينهم لأسباب متعددة؛ لذا فقد أنيط لبعض أعضائها وضع التصور المناسب لعملها؛ وتحديد محاور فكرها، وعرضه على الزملاء أعضاء الأمانة العامة من ناحية وعلى المستوى القيادى " الغامض " وغير المحدد حتى الآن فى قيادة الجمعية وبحضور الدكتور " محمد البرادعى " شخصياً باعتباره جزء أساسياً ومحوراً رئيسياً لهذا التصور الإستراتيجى للجمعية خلال معركة الشهور الخمسة عشرة القادمة؛ أى حتى تاريخ الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر من عام ٢٠١١م.

أولاً : نطاق عمل وصلاحيات اللجنة :

عادة ما تثير مسألة وجود لجنة متخصصة " للتخطيط والفكر الإستراتيجى " داخل الأحزاب والكيانات السياسية مشكلات متعددة بسبب طبيعة التداخل والتعارض أحياناً بين الرؤى المنظمة وشبه الجماعية للجنة من هذا النوع مع أفراد ومستويات حزبية (اجتماعات عمومية لجان قيادية.. الخ)، يرى أفرادها فى أنفسهم القدرة على التفكير والتصور المستقبلى، مما يؤدى أحياناً إلى احتكاكات وتناقضات قد يكون الكثير منها مصطنع وغير موضوعى؛ خاصة إذا كانت هذه الكيانات الحزبية ولجانها القيادية من روافد فكرية متنوعة؛ وخبرات سياسية متباينة ورؤى سياسية

للحركة متناقضة أو حتى متنافرة.

ومن هنا فإن معرفة هذا الواقع يفيد منذ البداية فى التنبه لمخاطره وأضراره وبالتالى إلى تقليص تأثيراته الضارة.

ومن ناحية أخرى؛ فإن العمل التخطيطى والإستراتيجى إذا ما تحلى بهاتين الصفتين فعلاً ينبغى أن يحظى بأقصى قدر من الاستماع والإنتباه والمناقشة المعمقة على كافة المستويات التنظيمية، بدءاً من المستوى القيادى الأعلى إلى أدنى المستويات كل فيما يخصه من صلاحيات، وما يناسبه من تصورات طبقاً لمقتضيات المسئوليات واعتبارات الأمن للجماعة السياسية، حتى لو كان نشاطها يتسم بالعلانية والشفافية فطبيعة الصراع السياسى ضد نظام استبدادى فاسد؛ لا يتورع عن استخدام كافة أشكال العنف والترويع ضد معارضيه قد تطلب مثل هذا النوع من الاحتياطات الأمنية.

ونظراً لحالة " الإرتباك " السياسية والتنظيمية التى ميزت ولا زالت تميز عمل الجمعية الوطنية من أجل التغيير منذ انشائها وإعلانها فى فبراير من عام ٢٠١٠م وحتى يومنا؛ فإن لجنة " التخطيط والفكر الإستراتيجى " تجد نفسها إزاء مهام عديدة وصعبة تتطلب جهود عدد أكبر من أعضائها الحاليين من ناحية؛ وتتسع نطاق عملها وصلاحياتها إلى أبعد مما نتصور، سواء على مستوى التصورات التنظيمية أو السياسية أو الخطاب السياسى أو رؤيتنا تجاه التحالفات والتحركات السياسية وغيرها.

لذا فإن اللجنة سوف تجد نفسها إزاء قضايا وموضوعات تتطلب مشاركتها فى رسم السياسات الأساسية "للجمعية" وعرض تصوراتها وخطط عملها على مستويين:

المستوى الأول: القيادى بحضور الدكتور البرادعى.

المستوى الثانى: الأمانة العامة وبعض لجان العمل المتخصصة (الجماهيرية لجنة الإعلام وغيرها).

وسوف تستعين اللجنة - بعد أضافة الدكتور أشرف بلبع إلى عضويتها - ببعض المتخصصين فى إطار نظام " ورش العمـــل " Work Shops فى قضايا تتعلق بسياساتنا تجاه عدد من القضايا الحيوية للجماهير مثل:

- رؤيتنا تجاه سياسات التعليم.
- رؤيتنا تجاه السياسات الصحية.
- رؤيتنا تجاه سياستنا الزراعية وتأمين الغذاء.
- رؤيتنا تجاه قضايا التصنيع والتنمية.
- رؤيتنا تجاه السياسة الخارجية والدفاع وغيرها.

ثانياً: أجندة عمل اللجنة:

سوف يتمحور نشاط لجنة " التخطيط والفكر الإستراتيجى " على ثلاثة محاور أو مستويات:

الأول: على المستوى التنظيمى من أجل البحث عن صيغ عمل منظمة ودقيقة لترشيد عمل الجمعية وتجنب حالة الارتباك والتخبط البادية تماماً على أعمالنا ونشاطنا طوال الشهور الخمسة الماضية.

الثانى: على المستوى السياسى سواء بالنسبة لشكل وصيغة ونمط الخطاب السياسى المناسب للجماهير والجماعات المختلفة، أو بالنسبة لبناء التحالفات والتحركات، وأخيراً بالنسبة لوضع رؤيتنا وتصوراتنا تجاه السياسات العامة البديلة لسياسات النظام والحكم فى كافة مجالات الحياة (الاقتصاد، التعليم، الصحة، الزراعة، الصناعة، علاقتنا الخارجية، الصراع العربى الصهيونى.. الخ).

الثالث: خطط العمل خلف الخطوط (خطوط وخنادق النظام والحكم

ومؤسساته) وهى من طبيعة سرية تماماً وفى نطاق مناقشة وتداول محدود للغاية.

فلتناول كل واحدة بشئ من التفصيل:

أولا: المحور التنظيمى

تعانى حركة ونشاط الجمعية الوطنية للتغيير من مشكلات تنظيمية خانقة نبرزها فيما يلى:

أ- غياب هيئات استشارية وفكرية تحاور وتناقش وتجهز لنشاط وتصريحات الدكتور البرادعى وبقية قيادات الجمعية.

ب- غياب صلات وتشكيلات للأفراد الكثر فى طول البلاد وعرضها انراغبين فى الانضمام إلى الجمعية.

جـ- غياب القدرة على الحركة السريعة لمواجهة المشكلات والأزمات التى واجهت أعضاء الجمعية، وسوف تواجههم فى المستقبل (حملات المداهمات، والقبض، المثول أمام سلطات التحقيق، إعلان موقف فى موضوعات طارئة.. الخ).

د- غياب شبكة إتصالات فعالة قادرة على:

- نقل المعلومات الحيوية بسرعة إلى كافة المستويات القيادية والكوادر الوسيطة والأعضاء.

- الحشد والتعبئة فى حالة الحركة والعمل الميدانى.

لذا فإن هذه الثغرات القاتلة سوف تؤدى إذا ما تركت إلى تآكل قدرتنا على الفعل والمشاركة يوماً بعد يوم، مما سيؤدى إلى انفضاض ملايين الشباب والمصريين الحالمين بالتغيير والطامحين إلى المشاركة والمساهمة فى العمل الميدانى.

ومن هنا فإننا نقترح الهيكل التنظيمى التالى:

١ - مركز التخطيط والتفكير الإستراتيجى Think Tank:

يشارك هذا المركز باعتباره مركز التفكيرالرئيسى داخل الجمعية، فى وضع التصورات والأفكار والتصورات المستقبلية تجاه القضايا الوطنية علاوة على المسائل المتعلقة بنشاط الجمعية الوطنية وقادتها.

وينبغى أن يضم هذا المركز بالإضافة إلى أعضاء لجنة " التخطيط والفكر الإستراتيجى " شخصيات سياسة وعلمية مرموقة تتوافق على هدف التغيير ويجرى الاتصال بها على أعلى مستوى قيادى فى الجمعية.

ويؤدى هذا المركز وأعضائه أدواراً متعددة أهمها:

١) وضع التصورات والرؤى بشأن السياسات البديلة لسياسات النظام والحكم.

٢) إعداد ورش العمل من الخبراء فى كافة المجالات.

٣) وضع التصورات بشأن قضايا مثل الانتخابات التشريعية والرئاسية وطريقة إدارتها والتعامل معها.

٤) مناظرة المسئولين الحكوميين تجاه القضايا الوطنية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية والدفاعية وغيرها.

٥) إقتراح صيغ معينة لخطابنا السياسى العام وخطاباتنا الجماهيرية.

٦) ما يحال إليها من ملفات كبرى من القيادة العليا للجمعية باعتبارها شريك رئيسى فى القيادة والتوجيه.

ونقترح أسماء من قبيل:

- (ترك مكان الاسماء المقترحة فارغة حتى يتم التوافق عليها (ملحوظة كتبت عام ٢٠١٤)

٢- مجموعات إدارة الأزمات Crises Management Group:

لا بد أن يتولى مسئولية هذه المجموعة عنصر قيادى بارز داخل "الجمعية الوطنية من أجل التغيير" ذو صلاحيات واتصالات واسعة بكافة قيادات الجمعية لمواجهة المواقف والأزمات الطارئة التى كثيراً ما سوف تواجهنا فى الفترة القادمة، ويبدأ عمل المجموعة بتحديد طبيعة هذه الأزمات مثل:

١- عمليات اعتقال فردى أو جماعى تقوم بها أجهزة الأمن ضد أفراد وجماعات منتسبة للجمعية.

٢- إصابات وجرحى أو حتى شهداء من أعضاء الجمعية بسبب تطورات الأحداث والفاعليات فى الشارع.

٣- اعتقال قيادات مؤثرة أو رموز بارزة فى الجمعية.

٤- أو توجيه ضربة شاملة للجمعية، بما فى ذلك أعضاء الأمانة العامة ومجموعة الاتصالات والقيادات مع إمكانية بقاء عناصر أو قيادات أخرى خارج السجن.

ثم تتولى هذه المجموعة إعداد خطط طوارئ جاهزة فى مواجهة كل أزمة محتملة من تلك الأزمات بالاستعانة بكافة الوسائل والإمكانيات المحلية أو الدولية المتاحة.

ويتطلب الأمر مشاركة الدكتور " محمد البرادعى " مباشرة فى أعمال هذه المجموعة خاصة أثناء إعداد خطط الطوارئ أو أثناء إدارة أزمة من تلك الأزمات.

٣- مجموعة العمل المهنية والجماعات الحركية:

ينظر البعض لكثرة التشكيلات الحديثة والجماعات الحركية نظرة سلبية ويعتبرها تفتيتاً للحركة، والحقيقة أن هذه النظرة تفتقر إلى المعرفة الدقيقة للأوضاع السياسية والتنظيمية العامة للكوادر المنتسبة لكافة التيارات السياسية والفكرية من ناحية

وطبيعة التشتت والتشرذم الذى يميز الحركات السياسية منذ منتصف الثمانينات حتى الآن.

ومن هنا فإن المهمة الإستراتيجية الأولى " للجمعية الوطنية من أجل للتغيير " التى باتت تمثل رأس حربه فى معركة التغيير هو العمل على جمع شتات هذه الجماعات فى أُطُر متناسقة ومتناغمة تحت راية الجمعية وبالتوافق معها.

فالكوادر اليسارية التى يزيد عددها على خمسة عشرة ألف كادر ينبغى تجميع القادرين والمخلصين منهم فى إطار جماعات سواء بالمحافظات أو بغيرها؛ وكذلك بقية كوادر التيار الناصرى أو التيار الليبرالى أو الإسلامى أو غيرهم.

ولا تتوقف هذه " الحركة التجميعية " عند حدود الجماعات السياسية والأيدلوجية وإنما تمتد إلى الجماعات العلمية والأكاديمية والجماعات المهنية (عمال فلاحين مدرسين موظفين.. الخ) وأشكالهم التمثيلية المختلفة.

أن هذا الطيف الواسع من الجماعات التى يجرى التنسيق بينها تحت مظلة " الجمعية الوطنية من أجل التغيير " هى إغناء لحركة التغيير وتعميقاً لها وخروجاً عن حالة التشرذم والتشظى اللتين تميزان الواقع السياسى والإجتماعى طوال الثلاثين عاماً الماضية.

ثانيا : المحور السياسى

يتميز خطاب " التغيير " فى الواقع السياسى الراهن؛ سواء قبل ظهور الدكتور البرادعى على الساحة السياسية المصرية أو بعده بطابع متنوع ومعقد إلى حد كبير.

ويرجع السبب إلى تعدد مصادر القوى التى تطالب بالتغيير من الناحيتين الأيدلوجية والإجتماعية.

فلا شك أن لليساريين خطابهم ومطالبهم بشأن التغيير، وكذا الأمر للناصريين والليبراليين والأخوان المسلمين وحزب الوسط وغيرهم من القوى والتيارات.

وبرغم أن هذا التنوع يؤدى الى غنى الرؤى وتعدد الاجتهادات ويترك للجميع مساحة واسعة للنقاش والجدال فإنه من ناحية أخرى يخلق إمكانية للإتفاق والإختلاف.

ومن هنا فإن الحاجة قد أصبحت ماسة لإيجاد قواسم عمل مشتركة بين كل هذه القوى السياسية والإجتماعية المطالبة بالتغيير والراغبة فيه ،فالحقيقة أن المطالب السبعة التى بدأ بها الدكتور محمد البرادعى والجمعية الوطنية للتغيير؛ هى مجرد مدخل لتعديل قواعد اللعبة الإنتخابية وليس قواعد العمل الديمقراطى ككل.

كما أن هذه المطالب الإفتتاحية السبعة لا تلبى طموحات ومطالب القوى الشعبية صاحبة المصلحة الأولى بالتغيير ووقود هذا التغيير وجسده الحى فى آن واحد.

(أ) السياسات العامة ومفهوم البرنامج:

وما بين الغرق فى برنامج تفصيلى للتغيير يؤدى إلى توسيع مساحات الخلاف والإختلاف بين قوى التغيير من ناحية، وتقديم مجرد مطالب عامة محدودة بدعوى الحفاظ على تماسك الإتفاق بين هذه القوى من ناحية أخرى، هناك مساحة واسعة ومنطقة عريضة لتقديم مجموعة من السياسات العامة Public Policy لا تستغرق فى التفاصيل، ولكنها تقدم للناس طوق نجاة وسياسات عملية بديلة لسياسات الإفقار والتجويع التى يمارسها النظام الإستبدادى المصرى طوال الأربعين عاماً الأخيرة.

ومن أبرز هذه السياسات العامة المطلوبة:

١- سياساتنا فى مجال التعليم (والحفاظ على الحق فى المجانية).

٢- سياساتنا فى الرعاية الصحية (وحق الفقراء فى الرعاية والعلاج)

٣- سياساتنا فى مجال التأمين الإجتماعى وشبكات حماية الفقراء

٤- سياساتنا فى مجال الزراعة وتأمين الغذاء.

٥- سياساتنا فى مجال التصنيع والتنمية الإقتصادية.

٦- سياساتنا فى المجال الدولى والإقليمى.

٧- رؤيتنا تجاه الصراع العربى الصهيونى.

٨- سياساتنا فى مجال دعم البحث العلمى فى كافة المجالات السلمية والفضائية.

هذه هى الخطوط العريضة لبرنامجنا الذى ينبغى أن يعكف عليه خبراء متخصصون عبر ورش عمل Work Shops من كافة قوى وتيارات التغيير للإتفاق على مساحات الإتفاق الأساسية بشأنها.

***

obeikan.com

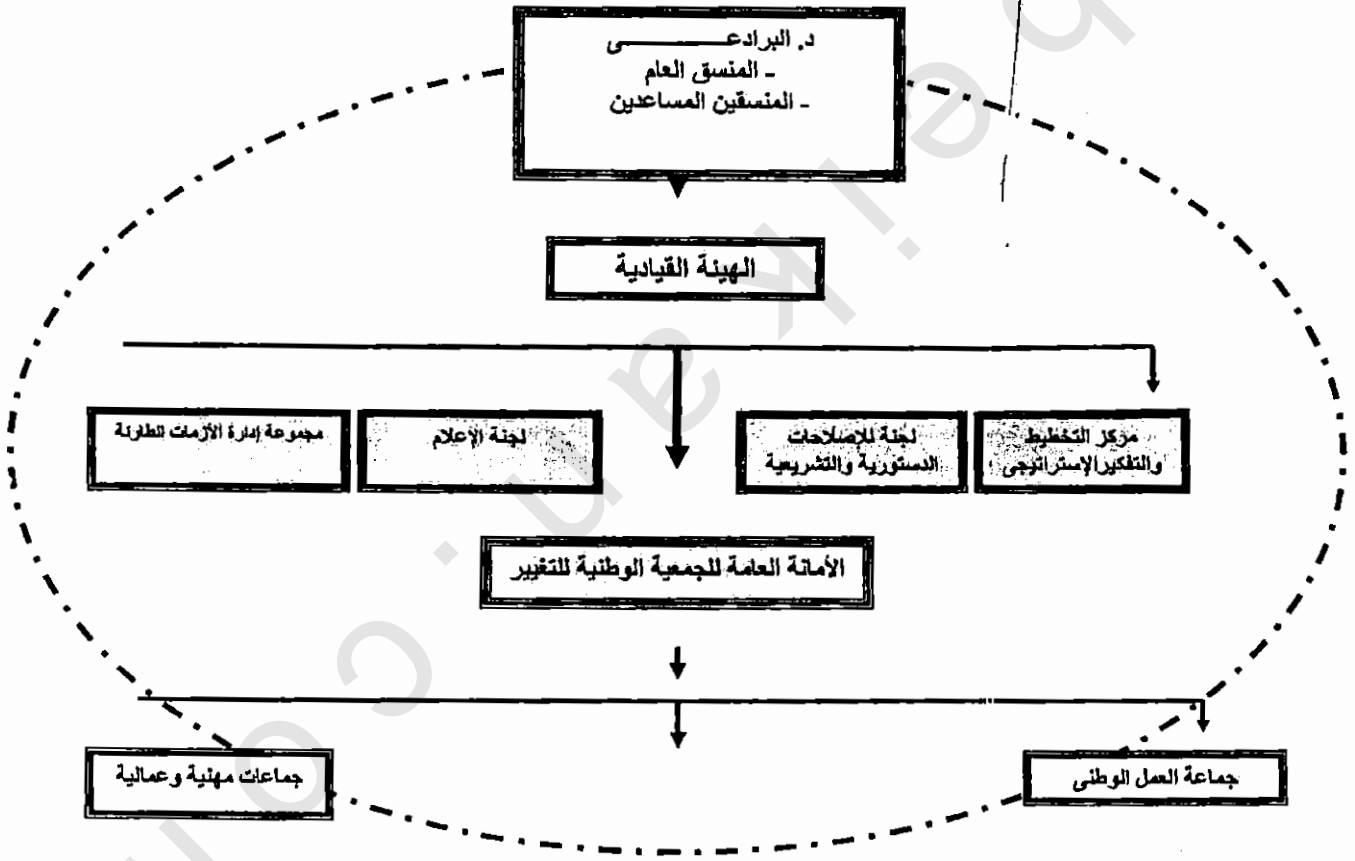
د. البرادعـــــــــى
- المنسق العام
- المنسقين المساعدين
الهيئة القيادية
مركز التخطيط والتفكير الإستراتيجى
لجنة للإصلاحات الدستورية والتشريعية
لجنة الإعلام
مجموعة إدارة الأزمات الطارئة
الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير
جماعة العمل الوطنى
جماعات مهنية وعمالية

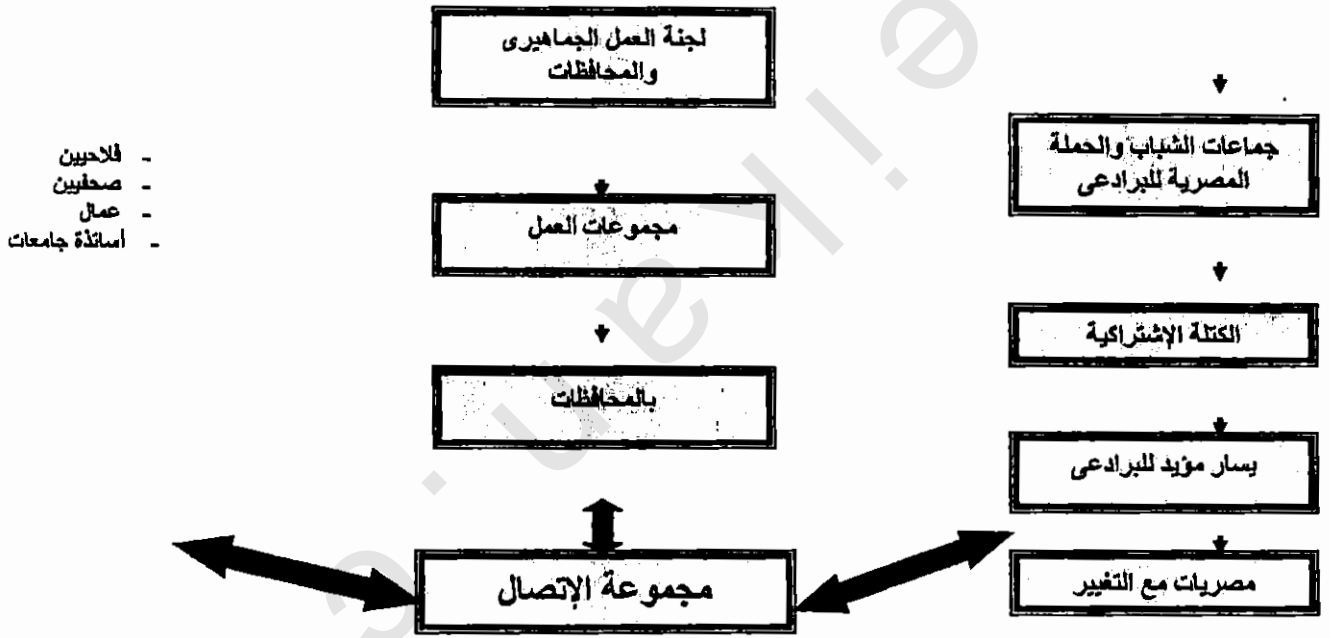
لجنة العمل الجماهيرى والمحافظات
مجموعات العمل
بالمحافظات
- فلاحين
- صحفيين
- عمال
- أساتذة جامعات
جماعات الشباب والحملة المصرية للبرادعى
الكتلة الإشتراكية
يسار مؤيد للبرادعى
مصريات مع التغيير
مجموعة الإتصال

(٢)

السيناريوهات المحتملة للوضع السياسى والإجتماعى فى مصر خلال الشهور القليلة القادمة وكيف نواجهها؟*

مقدمة:

تعانى مصر منذ عدة سنوات من أزمة سياسة وإجتماعية مركبة تتخذ مظاهر متنوعة؛ بدءاً من حالات الإحتجاج والإعتصامات والتظاهرات التى زادت على أربعة آلاف موقف من هذا النوع خلال العامين الأخيرين وحدهما؛ مروراً بأزمة إقتصادية متصاعدة التأثير، إنتهاءاً بأزمة فى القيادة السياسية ووضوح المستقبل بشأن العملية السياسية التى بدت مشلولة ومسدودة منذ ثلاثين عاماً أو يزيد.

وخلال السنوات العشرة الأخيرة؛ زادت من حدة الأزمة؛ ملامح بدت واضحة فى سياسات النظام والحكم فى تصعيد مكشوف لنجل الرئيس مبارك إلى سدة الحكم فى عملية " توريث " قيسرية للحكم؛ استدعت تغييراً فى نصوص الدستور تسد تماماً أى فرص أمام أى شخص للترشح والمنافسة الجادة والحقيقية لنجل الرئيس؛ كما تطلب الأمر إلغاءاً لنص وروح المادة (٨٨) من الدستور التى كانت تنص على الإشراف القضائى الكامل والشامل على العملية الانتخابية.

وقد ترتب على هذه الإجراءات لتوريثيه؛ ردود أفعال متعددة من جانب أطراف

* إعداد/ عبد الخالق فاروق - يونيه ٢٠١٠ -

عديدة؛ بعضها معلن وصاخب وبعضها الآخر صامت ومكتوم خاصة لدى دوائر فى أجهزة الدولة المؤثرة.

وقد تزايدت المخاوف لدى كافة الأطراف المعارضة؛ وحتى داخل دوائر الحكم والإدارة الحكومية فى الفترة الأخيرة بعد أن تعرضت صحة الرئيس حسنى مبارك إلى تدهور متكرر استدعت نقله إلى عدة دول أوروبية آخرها ألمانيا لإجراء عمليات جراحية حساسة فى ظل سيناريوهات واحتمالات عديدة؛ يضع كل منها مصر فى دوائر الخطر والانزلاق إلى المجهول.

وهذه الورقة هى بمثابة أولى هذه المحاولات التحليلية والعلمية فى أوساط بعض قوى المعارضة الوطنية المصرية؛ وتحديداً بين أعضاء " جماعة العمل الوطنى " التى تضم فى صفوفها نخبة متميزة من الخبراء والمثقفين المصريين والتى أعلنت عن وجودها فى مؤتمر حاشد بنقابة الصحفيين خلال شهر مارس من هذا العام (٢٠١٠م).

وقد حاولت هذه الورقة أن تكون بمثابة أساس للنقاش بين عدد مختار من الخبراء والسياسيين بحيث تنتهى ورشة العمل التى أستمرت ليومين كاملين بتملك رؤية متكاملة تجاه احتمالات المستقبل وكيف تتعامل معه قوى المعارضة الوطنية.

فما هى هذه السيناريوهات والاحتمالات القائمة فى مصر خلال الشهور الخمسة عشرة القادمة؛ أى حتى إجراء ما يسمى الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر من عام (٢٠١١م).

وقد جرى أختيار أسلوب السيناريوهات فى تحليل المستقبل السياسى الغامض فى مصر لعدة أسباب هى أن السيناريوهات بطبيعتها أساليب تتبع فى ظل:

١- نقص كبير فى بعض المعلومات.

٢-تعدد الأطراف المشاركة فى الظاهرة وتنوع أوزانها النسبية بما يؤدى إلى تعدد الاحتمالات.

٣-عدم اليقين فى نوايا بعض الأطراف أو الخصوم.

٤- ومراعاة عنصر المفاجأت الذى يغلب أحيانا فى حالة الدولة غير المؤسسية

سوف أركز عرضى على أربعة عناصر فى المشهد السياسى العام حالياً:

العنصر الأول: ما هى ملامح العناصر الفاعلة والحاكمة فى سيناريوهات المستقبل؟

العنصر الثانى: ما هى السيناريوهات المتوقعة أمام نظام الرئيس مبارك؟

العنصر الثالث: ما هو موقف مؤسسات القوة داخل النظام؟

العنصر الرابع: ما هو موقف الولايات المتحدة والغرب عموماً؟

وأخيـــــراً: ما هو موقفنا وكيف نواجه الموقف؟

أولاً: العناصر الحاكمة والمؤثرة فى وضع سيناريوهات المستقبل:

لدينا هنا خمسة عناصر أساسية حاكمة فى طبيعة الصراع حول المستقبل فى مصر هى:

١) مشروع التوريث (طبيعة التحالف الإجتماعى الحاكم وطبيعة الرغبات الشخصية لرئيس النظام).

٢) قدرات قوى وحركات المعارضة المصرية وتحديداً قوى:

- البرادعى وأنصاره.
- قوى المجتمع المدنى.
- أحزاب المعارضة الرسمية.
- جماعات وحركات إجتماعية متعددة.

- الإخوان المسلمين.

٣) طموحات ورغبات بعض قيادات المؤسسة العسكرية.

٤) قدرات جهاز الأمن الداخلى.

٥) رغبات واتجاهات الولايات المتحدة وقوة تأثيرها على مفاصل الدولة المصرية (الجيش - رجال المال والأعمال - المخابرات.. الخ).

بالنسبة لمشروع التوريـــث:

١ - لم يعد مجرد اختيار شخصى وعائلى للرئيس مبارك.

٢ - لكنه اختيار تحالف شيطانى إجتماعى وإقتصادى وسياسى لجماعات المال والأعمال المرتبطة بالنظام والحكم.

٣- وهؤلاء يمتلكون حوالى ٢٤٪ من الدخل القومى (ألفا رجل) أى حوالى ٢٠٠ مليار جنيه سنوياً.

٤ - ارتباطهم بالغرب وإسرائيل قوية.

٥ - لكن ظهور البرادعى أعـــاق المقبولية الجبرية لدى المواطنين ودوائر متعددة لهذا الإختيار.

ثانياً: فما هى السيناريوهات المحتملة أمام الرئيس مبارك والنظام الحاكم:

أمام مبارك ونظامه ثلاثة مسارات لا رابع لهم:

الأول: أن يقوم بالتمديد لنفسه وهنا عدة مخاطر:

١ - أن حالته المرضية قد تتدهور فيضع النظام فى نفس الورطة.

٢ - أن حالته الذهنية لا تجعله قادراً على السيطرة على الأمور فتنشأ مراكز قوى متصارعة

داخل النظام (ديوان الرئيس - المخابرات - قيادة الجيش - الداخلية - الحزب.. الخ)

٣- ربما يؤدى ضعفه إلى بروز تمردات أو طموحات خارج نطاق السيطرة لدى المؤسسة العسكرية أو طرف داخل مؤسسات القوة.

٤- ويؤدى ضعفه كذلك إلى تفكك داخل حزب النظام وزيادة حدة الصراعات بين أشخاصه وشـــلله وجماعاته وبقاء التماسك الشكلى لهذه المؤسسة الحزبية مرهون بعدة أشخاص منهم (الرئيس - صفوت الشريف - زكريا عزمى) أكثر من أى شخص آخر بمن فيهم جمال مبارك.

السيناريو الثانى أمام الرئيس ونظامه:

[الإسراع فى توريث النجل خلال شهور قليلة] عبر:

- يجرى ترفيعه لمنصب رئيس الوزراء.

- أو يتولى منصب الأمين العام للحزب الحاكم (مع إبقاء صفوت الشريف فى منصب رفيع آخر).

لكن هذا السيناريو أمامه مخاطر عديدة أبرزها:

١- أن ظهور البرادعى قد أحدث شرخاً عميقاً فى صيرورة هذا المشروع (لدى رجل الشارع - لدى قطاعات واسعة من النخبة - لدى بعض قيادات المؤسسة العسكرية والأمن).

٢- والأهم لدى الولايات المتحدة والغرب الأوروبى.

*** القوى الوحيدة التى يعتمد عليها مبارك فى تمرير مشروع توريث نجله هى:**

- القوات المسلحة.

- أجهزة الأمن الداخلى.

- وقبول الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل بالوريث.

- الحزب الحاكم.

* فى تقديـــرى أن العنصران الحاكمان هنا هما:

- القوات المسلحة؟

- أجهزة الأمن الداخلى.

** فى تقديـــرى كذلك أن الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً بعد ظهور البرادعى أقل حماساً لمشروع التوريث.

البديل الثالث أمام نظام الرئيس مبارك:

١ - أن يقوم بنقل السلطة فى إطار جماعى شبه عسكرى:

أ - أما بتعيين نائب من داخل المؤسسة العسكرية.

ب- أو تكوين إطار هيئة جماعية من مجلس الأمن القومى (وزير الدفاع، مدير المخابرات، وزير الداخلية، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، أمين الحزب).

٢ - لكن هذا السيناريو احتمالاته ضئيلة للغاية لعدة اعتبارات:

الأول: طبيعة التركيبة النفسية والذهنية للرئيس مبارك التى تستبعد ذلك تماماً ويميل إلى الإنفراد من ناحية وتوريث الحكم لأبنه من ناحية أخرى.

الثانى: أن هذا الإطار الجماعى هو بطبيعته خالق لتنازع وصراعات بين أطرافه ورموزه والمؤسسات التى تقف خلفهم.

الثالث: أنها صيغة ربما تكون غير مقبولة لدى الولايات المتحدة والغرب عموماً و " مبارك " محكوم فى معظم تصرفاته وقراراته بهذه القوى الدولية.

إذن الأرجح فى تقديرى هو أحد السيناريوهين الأولين:

- (أما التمديد لنفسه بكل مخاطرها ومحاذيرها)

- (أو التوريث لنجله بكل منزلقاتها ومخاطرها).

وبالتالى فإن مفتاح الموقف كله فى أيدى ثلاثة عناصر من وجهة نظر النظام ورئيسه:

- المؤسسة العسكرية (قياداتها العليا).

- المؤسسة الأمنية (الداخلية).

- ثم القبول الغربى والأمريكى بأحد السيناريوهين ودعمها لهما.

بالنسبة للعنصرين الأولين (الجيش الداخلية):

- الداخلية لا تستطيع أن تتخذ موقفاً منفرداً أو مستقلاً فهى محكومة بقرار الجيش وهيئة أركانه وبالتالى سأركز على القوات المسلحة.

- لدينا هنا عدة وقائع ومؤشرات:

المؤشر الأول: ليس لدينا حركة أو موقف سياسى منظم داخل القوات المسلحة وهيئاتها من موضوع التوريث لنجل الرئيس فهى ملتزمة فقط على ما يبدو بالقائد الأقدم لها وهو الرئيس مبارك نفسه.

المؤشر الثانى: أن لدينا أيضاً حالة همهمة وعسعسة بين بعض كبار ضباط القوات المسلحة تجاه الوضع القلق وفكرة التوريث دون أن يتجرأ أحداً على التحرك أو إعلان موقف أو حتى البوح لآخرين بموقف.

المؤشر الثالث: أن القوات المسلحة كمؤسسة ومنذ عام ١٩٧٩ قد أصبحت رهينة للولايات المتحدة من حيث:

- التسليح.

- قطع الغيار.

- نمط التدريب.

- العقيدة العسكرية (غير عروبية الآن).

- وهى تتلقى سنوياً دعماً أمريكياً قدره ٩٠٠ مليون دولار بما يجعل المؤسسة قادرة على البقاء والتطور.

المؤشر الرابع: أن القوات المسلحة المصرية وكبار قاداتها ليس لديهم موقف متماسك وموحد تجاه العلمانية أو سيطرة الأخوان المسلمين، بينما يعادون بوضوح الشيوعيين وبالتالى فهى ليست كالمؤسسة العسكرية التركية، بما يجعلها رهينة للهراركية التقليدية.

*الحالة الوحيدة التى يمكن تصور ظهور موقف سياسى للمؤسسة العسكرية خارج العملية المرسومة لتوريث الحكم أو التمديد للرئيس مبارك نفسه هو:

- حدوث حالة إضرابات واسعة فى الشوارع بالمدن المصرية تخرج عن نطاق سيطرة قوات الأمن الداخلية.

- هنا سوف تتولى القيادة العليا للجيش (هيئة الأركان) موقفاً مغايراً مستندة فيه إلى:

١- مشروعية الحفاظ على النظام والسلم الأهلى.

٢- إظهار نفسها بأنها لا تقوم بانقلاب عسكرى حفاظاً على علاقاتها بالولايات المتحدة وتجنباً لحصار أوروبى وأمريكى ضدها (حالة النيجر، موريتانيا.. الخ)

وهناك مؤشرات ووقائع عديدة على احتمالات هذا السيناريو منها:

١- إجراء أكثر من مناورة جزئية على انتشار مكثف لسرايا الشرطة العسكرية

المدعومة فى المدن المصرية.

٢- اكتشاف عناصر من المخابرات الحربية تتواجد فى معظم مظاهرات واجتماعات قوى المعارضة منذ ديسمبر عام ٢٠٠٤م حتى اليوم.

٣- إعداد خط طوارئ وخرائط عمليات بالمدن المصرية فى حال تطلب الموقف التدخل العسكرى المباشر.

السيناريو الرابع والأخير: حالة الوفاة المفاجئة للرئيس:

* هنا سوف نجد أنفسنا إزاء مؤسستان داخل النظام والحكم:

- المؤسسة العسكرية والأمنية بكل روافدها.

- مؤسسة " الحزب الوطنى " وجماعات رجال المال والأعمال المتربعة على عرشه ومسيطرة على مفاصله.

*** والسؤال: هل يمكن إجراء توافق بين طموحات كليهما؟**

- جمال مبارك.

- قيادات المؤسسة العسكرية.

* هنا ربما يكون هناك عنصران سيلعبان دوراً فى تحديد الاتجاه:

الأول: هو تأثير المعارضة المصرية فى الشارع ودرجة فاعليتها فى هذه اللحظة المفصلية.

الثانى: الولايات المتحدة ومعها الغرب الأوروبى وحساباتها لمصالحها وأهمية استمرار الدور المصرى كما هو حالياً (سمسار اقليمى وتابع للولايات المتحدة).

وتقديـــــرى أنـه:

١) إذا تحركت قوى المعارضة بفاعلية فى الشارع وعلى امتداد معظم محافظات

مصر ضد توريث الحكم لجمال مبارك وضد " الحزب الوطنى " فإن المؤسسة العسكرية غالباً ستقطع الطريق على هذا المشروع برمته.

٢) أما إذا ظلت المعارضة مجرد كيان شاحب لا تأثير لها فإن تناغماً فى المصالح بين الطرفين وبتأثير الولايات المتحدة سيؤدى إلى انتقال السلطة بصورة ما إلى " مرشح الحزب الوطنى " المقبول من قادة المؤسسة العسكرية.

الآن: كيف نواجه نحن هذه السيناريوهات؟*

* * *

والآن: كيف نواجه نحن هذه السيناريوهات؟

أولاً: لدينا ملاحظاتنا منهجتان:

الأولى: أن السيناريوهات هى بطبيعتها أساليب تتبع فى ظل:

٠ - غياب كبير فى بعض المعلومات.

١ - تعدد الأطراف المشاركة فى الظاهرة وتنوع أوزانها النسبية بما يؤدى إلى تعدد الاحتمالات.

٢ - عدم اليقين فى نوايا بعض الأطراف أو الخصوم.

الثانية: محاذير حول إتباع واستسهال المقارنات فى الأحداث والوقائع التاريخية لعدة أسباب:

١ - اختلاف الظروف والملابسات لكل حدث.

٢ - اختلاف قوة الأطراف محل المقارنة (دور أمريكا عام ١٩٧١، والآن فى النظام السياسى المصرى مثلاً).

* نشر هذا الجزء فى موقع مركز الجزيرة للدراسات فى ٢٦ يونيه عام ٢٠١٠.

٣- عنصر الزمن وتأثيره.

ثانياً: ماذا نعمل؟

كيف نبنى هياكلنا التنظيمية والسياسية (الجمعية والمعارضة عموماً)؟

أولاً: الجمعية الوطنية للتغيير

١- ضبط العلاقة مع د. البرادعى (هل نحن مجرد أدوات له أم شركاء له).

٢- فى ضوء الإجابة بالشراكة ينبغى الآتى:

أ) تشكيل مجلس الخبراء Think Tank يكون مهمته:

- صياغة خطط العمل السياسى والتنظيمى للجمعية وللبرادعى.

- وضع السياسات البديلة (الإقتصاد - المالية - والنقدية - الزراعية - السياسة الخارجية - السياسات الإجتماعية - مقاومة الفقر - الشئون القانونية والدستورية - الصحة - السياسات الدفاعية والأمنية).

ب) وضع سياسات التحالف والتنسيق مع القوى الأخرى

٣- تشجيع الأمانة العامة للجمعية لخلق كتل جماعية من كافة التيارات (جماعة العمل الوطنى الكتلة الاشتراكية يساريون مع البرادعى الحملة الشعبية لتأييد ترشيح البرادعى... فلاحون مع التغيير - عمال مع التغيير.. الخ).

٤- المساعدة فى استمرار سياسات الفرز الوطنى الديمقراطى داخل الأحزاب الرسمية التى قامت قيادتها بصفقات مع النظام.

٥- وضع برنامج زيارات المحافظات أسبوعياً أو كل ١٥ يوماً على الأكثر.

٦- البرادعى يقوم بلقاءات منظمة لمهنيين:

* جماعة صحفية.

* جماعة فلاحية.

* جماعات عمالية.

* جماعات موظفين.

* ضباط شرطة متقاعدين.

٧- عقد لقاءات دورية منتظمة بين مرشحى الرئاسة للتشاور أو تشكيل ما يمكن أن نطلق عليه " اللجنة العليا للتغيير ":

- د. البرادعى - حمدين صباحى - د.أيمن نور - د. الأشعل

ثانياً: بناء التحالف الوطنى للتغيير

لن يكون إلا بعد النزول للشارع والمحافظات وتشكيل قوة ضغط هائلة مصدرها الناس خاصة فى المحافظات العمالية (المحلة - كفر الزيات - نجع حمادى - أسوان - إسكندرية - شبرا الخيمة.. الخ).

١- سيرسخ هذا تيار ثالث فى المجتمع (ما بين النظام الفاسد والأخوان) يصبح أداة استقطاب وفرز وطنى.

٢- عدم القطيعة مع الأحزاب والكيانات الرسمية تعزيزاً لفرص الاستقطاب والفرز الداخلى.

٣- صياغة وإعلان السياسات البديلة ونشرها بين الناس.

٤- جذب الأخوان المسلمين والصبر معهم حتى ينخرطوا تماماً فى معركة المصير تلك.

٥- المساعدة فى بناء تحالف المنظمات الحقوقية المصرية وربطها مباشرة بمعركة التغيير والمصير، واعتبارها وسيلة أساسية للتواصل مع منظمات المجتمع المدنى العالمى.

٦- المساعدة فى بناء منظمات نقابية مستقلة فى مراكز التمردات العمالية وتحطيم هذا الكيان النقابى الاستبدادى والمباحثى، واعتبار ذلك مهمة سياسية أساسية فى معركة التغيير.

ثالثاً: حصار النظام وإختراق صفوفه

أ) أن السعى لشق صفوف هذا النظام وزعزعة ثقة أعضائه خاصة شباب الحزب وصغار ضباط الشرطة والجيش فى قيادات هذا النظام ورئيسه مهمة على درجة عالية من الأهمية ويتبع فى هذا الأساليب والوسائل التالية:

١- أثناء المظاهرات والاحتجاجات تخصيص زملاء لشرح أبعاد هذه المظالم لدى جنود الأمن المركزى وصغار الضباط وجذب تعاطفهم.

٢- الحرص على مناظرة مسئولى الحزب الحاكم أمام الرأى العام وفى وسائل الإعلام كلما سنحت الفرص لذلك وشرح السياسات البديلة.

٣- تخصيص جهد منظم لجمع كل المعلومات المتاحة لدى بعض الزملاء عما يجرى داخل الحزب الحاكم وقياداته العليا. (جهد استخبارى منظم)

ب) الموقف الواضح من " اللعبة الانتخابية " التى يمارسها النظام وتمنحه مشروعية زائفة، وذلك بمقاطعة كافة الانتخابات التى يجريها هذا النظام (مجلس شعب - شورى - محليات) طالما أن قواعدها السارية هى التزويـــــر.

جـ) الضغط باستمرار محلياً ودولياً من أجل نزاهة العملية الانتخابية:

١- بدءاً من جداول القيد.

٢- مروراً بعمليات التصويت والنقل والفرز.

٣- إنتهاءاً بإعلان النتائج.

٤- فى ظل إشراف قضائى كامل وشامل على قاعدة قاضى لكل صندوق.

د) البحث عن وسائل قانونية وثغرات تسمح برفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ضد رموز النظام فى قضايا تعذيب المواطنين خاصة هؤلاء الذين تعرضوا لإنتهاكات جسيمة كالاغتصاب والتشويه وغيرها.

obeikan.com

(٣)

مستقبل الجمعية الوطنية للتغيير
إجابات على تساؤلات مشروعة*

قدم الأستاذ عبد الغفار شكر، ورقة تساؤلات أستراتيجية حول " مستقبل الجمعية الوطنية للتغيير "، يتحدد فى ضوء إجابات أعضاء الأمانة العامة على هذه التساؤلات المسار المستقبلى لهذا الكيان التنسيقى، وأفق تطوره أو ذبوله.

لذا فقد وجدت من واجبى كأحد المؤسسين لهذه الجمعية منذ إجتماع ٣٠ فبراير مع الدكتور " محمد البرادعى " أن أقدم رؤيتى وتصوراتى حول هذا الموضوع فى ضوء تلك التساؤلات التى وضعها المفكر الأستاذ عبد الغفار شكر.

أولا: الشروط الواجب توافرها فى الجمعية لتكون قادرة على التحول إلى كيان شعبى يشارك فى قيادة التغيير الديمواقراطى:

١ – أن ظروف نشأة هذا الكيان – شبه التنسيقى والتحالفى – قد تجاوزها الزمن والتغيرات لعدة أسباب:

الأول: أن الدكتور البرادعى ذاته لم يعد قادرا على فهم دور هذه الجمعية ولا خصائص المعركة الكبرى للتغيير، وقد أكتفى الرجل برسائل إليكترونية مستعينا بنموذج " باراك أوباما " فى إدارة معركة إنتخابية فى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨.

* أعد هذه الورقة عبد الخالق فاروق للرد على ورقة قدمها الأستاذ عبد الغفار شكر قبل ثورة يناير عام ٢٠١١ بعدة أسابيع قليلة لمراجعة وسائل عمل الجمعية الوطنية للتغيير بعد أن تلاحظ وجود درجة من الترهل بين صفوفها.

الثاني: أن تواصل الرجل مع الأمانة العامة للجمعية يقتصر على لقاءات متناثرة مع عدد محدود جدا من الأشخاص - ومع كامل أحترامناوتقديرنا لهذه الشخصيات - فأن التصرف نفسه يعكس عدم إحترام من الرجل لهذه الجمعية أو بقية أعضاء أمانتها العامة على الأقل، والكثيرون منهم يحمل تاريخ نضالى يتجاوز بمراحل طويلة تاريخ الدكتور البرادعى أو حتى قدرته على تصوره.

الثالث: أن ظروف النشأة كانت محاولة إضافية فى مسار ممتد منذ نهاية عام ٢٠٠٤ لإضافة حراك جديد فى ساحة العمل الوطنى المعارض للنظام والحكم، والأن فأن الموقف قد أنتقل إلى مرحلة أخرى يحتاج إلى بناء جبهة تحالف حقيقية لها هدف واضح ومحدد، وهو إسقاط نظام حسنى مبارك وأستبداله بنظام ديموقراطى، وبالتالى صياغة برنامج جبهوى موحد، وبناء أجهزة ومؤسسات بديلة لنظام الحكم مستفيدين من تجربة التخبط الراهنة فى الثورة التونسية العظيمة التى منحت مزيد من الأمل فى عصر الجماهير والثورات الشعبية.

الرابع: أن أستمرار التعلق بهدف " جمع التوقيعات " قد أصبح من السخافة انسياسية بحيث ينبغى إلا يكون واحدا من جدول أعمال هذه الجمعية وأعضائها، وإنما العمل بجدية نحو بناء هذا التحالف والنزول إلى الشارع فى كل مناسبة ممكنة وتمثيل أوسع لشرائح العمال والفلاحيين والحرفيين.

ثانيا: فى طبيعة هذا الكيان

ينبغى أن يتحول كيان " الجمعية الوطنية للتغيير " من مجرد حركة تنسيق جبهوى، تميزت بنشاط إحتجاجى منذ نشأتها، إلى جهاز تعبئة وبناء الجبهة الوطنية من غير الأحزاب الرسمية، لأن التعويل على هذه الأحزاب المرتبط مصالح معظم قياداتها ماليا واقتصاديا وسياسيا بنظام مبارك هو إضاعة للوقت وتبديد للجهد، وبالتالى فأن تطوير الأفكار ينبغى أن يذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ عبد الغفار شكر من:

- صياغة البرنامج السياسى المشترك لمكونات الجبهة.

- قيادة مركزية تمثل الأطراف الأساسية.

- التركيز على بناء الفروع فى المحافظات.

- التوسع فى إطار العضوية خاصة للشخصيات العامة داخل الأمانة العامة.

- صياغة خطة عمل حقيقية لجذب الكوادر الوسطى والقواعد المخلصة للأحزاب الثلاثة التى تلعب دور " المحلل السياسى " لنظام مبارك ونقصد بها أحزاب الوفد والتجمع والناصرى.

ثالثا: مفهوم الجبهة وواقع الجمعية:

فى الوضع الراهن لا تستطيع الجمعية أن تلزم بعض مكوناتها بقراراتها أو سياستها نظرا لإختلاف الأوزان النسبية من ناحية، ولعدم توافر برنامج سياسى مشترك وخطة عمل (علنية وأخرى سرية) متفق عليها.

ومن هنا فأن الصحيح هو دفع الجمعية للتحرك خارج المظلة الضيقة بأعتبارها تابعة للدكتور محمد البرادعى، بل الصحيح أن تسعى لتقديم عشرة أو عشرين من الشخصيات الوطنية المرموقة تمثل ألوان الطيف السياسى " كقيادة وطنية " بديلة محتملة لنظام مبارك وعائلته، وهى أحدى المهام الكبرى التى آن الآوان للعمل على تحقيقها، وفى هذا السياق فأن خطوة بناء " برلمان شعبى " هى خطوة إيجابية ينبغى تعزيزها وتطويرها لعدة إعتبارات:

١- فهى وسيلة مادية ويومية لإثبات إغتصاب النظام للسلطة عبر تزوير الانتخابات عموما وانتخابات عام ٢٠١٠ تحديدا.

٢- وهو عنوان صالح دوليا لمخاطبة المنابر الدولية المشابهة فى كل مناسبة لتأكيد عدم شرعية " برلمان حسنى مبارك " ونظام حكمه ككل.

٣- وهو أيضا بداية جيدة لبناء أجهزة السلطة البديلة حتى لا تتخبط اخركات الجماهيرية المتوقعة فى ساحة بلا عناوين سياسية وطنية.

٤- والخطوة المقبلة عند إنشاء الجبهة الوطنية وأجهزتها أو حتى قبلها هو إعلان حكومة ظل، أو بالمعنى الدق " **حكومة وطنية بديلة** " تلعب دور المقدم للسياسات البديلة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى فى مجال السياسة الخارجية لمصر.

رابعا: ما هو البرنامج السياسى المقترح للجبهة:

ينبغى أن يتميز برنامج الجبهة بثلاثة سمات وخصائص أساسية هى:

١- أن يكون واضحا لا لبس فى مكوناته وأفكاره وأهدافه.

٢- أن يكون جامعا للحد الأدنى الوطنى المقبول لأطرافه.

٣- أن لا يكون هذا الحد الأدنى أقل من طموحات قوى التغيير الوطنى.

فكيف نبنى الخطوط العريضة " التفاوضية " بين المكونات الوطنية للجبهة المتصورة؟

أولا: الأهداف:

١- أسقاط نظام الرئيس حسنى مبارك وعائلته وأستبداله بنظام وطنى ديموقراطى.

٢- مرحلة إنتقالية مدتها سنتان يجرى خلالها تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد.

٣- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين دون قيد.

٤- إطلاق الحريات العامة كافة بدءا من حق التعبير والنشر إلى حق التنظيم وغيرها.

٥- التحضير لإنتخابات جديدة على كافة المستويات خلال هذه الفترة الإنتقالية.

ثانيا: الوسائل والآليات:

١- أستخدام الوسائل السلمية فى التجهيز للعصيان المدنى.

٢- بناء أجهزة ومؤسسات السلطة البديلة أو مرحلة إزدواجية السلطة (مثل البرلمان الشعبى، وحكومة الظل.. الخ).

٣- الاستفادة من تجمعات المصريين بالخارج من أجل وضع النظام بأستمرار فى حالة ضغط ومأزق.

٤- التواصل مع وسائل الإعلام الإقليمية والدولية لكشف فساد النظام ورموزه.

٥- بناء شبكة العلاقات التنظيمية مع التجمعات العمالية والفلاحية التى سبق وقامت بمواقف احتجاجية.

٦- نشر ثقافة العصيان المدنى وشرح أبعاده وآلياته.

٧- بناء سياسة تحالفات جادة مع كافة الفاعليات السياسية فى المجتمع وفى طليعتها الأخوان المسلمين.

٨- تنظيم ورش عمل جادة لأعضاء وقيادات الجمعية كل مرحلة لتقدير الموقف السياسى.

ثالثا: العلاقة بين الجمعية والجبهة الوطنية

فى حال النجاح فى بناء الجبهة الوطنية، وهى مهمة صعبة وتحتاج إلى الصبر والمرونة، فأن الأدوار قد تختلف، فلتبقى الجمعية إطارا تنسيقيا واسعا يحفظ للشباب والحركات غير الممثلة فى قيادة الجبهة وجودها وفاعليتها، وينتقل الجهد السياسى الرئيسى إلى الجبهة ونشاطها.